Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

الأحزاب السياسية كآلية لتشكيل النظم الدستورية: دراسة في التأثير المتبادل والتفاعلات المؤسسية

محمد السائح محمد القحواش
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان
جامعة صبراتة

محمد عبدالله ابوشعالة
قسم العلوم السياسية
جامعة ليبيا المفتوحة

تاريخ الاستلام:2025/12/7 –تاريخ المراجعة: 2025/12/11– تاريخ القبول: 2025/12/18– تاريخ للنشر : 2025 /12/24

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الورقة البحثية العلاقة التفاعلية بين الأحزاب السياسية والأنظمة الدستورية المعاصرة، باعتبار الأحزاب أحد الفاعلين الرئيسيين في الحياة السياسية وأداة أساسية للربط بين الدولة والمجتمع. وتهدف الدراسة إلى تحليل الدور المؤسسي والسياسي للأحزاب في التأثير على بنية الأنظمة الدستورية، من حيث صياغة التشريعات، وتوازن السلطات، وتحقيق الاستقرار السياسي. كما تسعى إلى إبراز الكيفية التي تتأثر بها هذه الأنظمة بطبيعة النظام الحزبي السائد، مع تسليط الضوء على الفروقات بين النظم الرئاسية والبرلمانية وشبه الرئاسيةوتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن قوة الأحزاب السياسية وتنظيمها الداخلي ومستوى تفاعلها مع المجتمع تؤثر تأثيرًا مباشرًا في فعالية النظام الدستوري واستقراره. وتعتمد الورقة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن والمنهج التاريخي، بما يتيح فهمًا أعمق لتطور العلاقة بين الأحزاب والدساتير، وللتحديات التي تواجهها هذه العلاقة، ولا سيما في الدول النامية أو التي تمر بتحولات دستورية. وتسهم الدراسة في إثراء النقاش الأكاديمي حول دور الأحزاب السياسية بوصفها ركيزة محورية في بناء الأنظمة الدستورية الحديثة وتعزيز أدائها

. Abstrac:

This research paper examines the interactive relationship between political parties and contemporary constitutional systems, considering political parties as key actors in political life and as a fundamental link between the state and society. The study aims to analyze the institutional and political role of parties in shaping constitutional systems, particularly in terms of legislation-making, the balance of powers, and the achievement of political stability. It also seeks to highlight how these systems are influenced by the nature of the prevailing party system, while shedding light on the differences between presidential, parliamentary, and semi-presidential systems.

The study is based on the hypothesis that the strength of political parties, their internal organization, and their level of interaction with society have a direct impact on the effectiveness and stability of the constitutional system. It adopts the descriptive–analytical, comparative, and historical approaches, which together allow for a deeper understanding of the evolution of the relationship between political parties and constitutions, as well as the challenges facing this relationship, particularly in developing countries or those undergoing constitutional transitions. The study contributes to enriching the academic debate on the role of political parties as a central pillar in building modern constitutional systems and enhancing their performance

المقدمة

تُعدّ الأحزاب السياسية من الركائز الأساسية في الحياة السياسية المعاصرة، إذ تمثل همزة وصل بين الدولة والمجتمع، وبين الحاكم والمحكوم، وتُسهم في صياغة التوجهات العامة للنظام السياسي والدستوري. ومع تزايد تعقيد البنى السياسية، أصبح للأحزاب دور محوري في التأثير على آليات الحكم، وفي إعادة تشكيل العلاقة بين السلطات، فضلًا عن صياغة التشريعات وتحديد المسارات السياسية العامة. وفي هذا السياق، تثير العلاقة بين الأحزاب السياسية والأنظمة الدستورية جدلًا واسعًا في الفكر السياسي والقانوني، خاصةً في ظل تنامي أدوار الأحزاب في الدول الديمقراطية، مقابل هيمنتها أو ضعفها في الدول السلطوية أو الناشئة ديمقراطيًّا .

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط الآتية:

1 – إبراز التأثير الفعلي للأحزاب السياسية في رسم معالم الأنظمة الدستورية الحديثة.

2 – تحليل الدور التنظيمي للأحزاب في ضمان استقرار النظام الدستوري وتفعيله.

3 – فهم الفروقات بين النظم السياسية المختلفة في علاقاتها بالأحزاب، مثل النظام الرئاسي والبرلماني وشبه الرئاسي.

4 – إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه الأحزاب في ظل أزمات الشرعية أو التحولات الدستورية في الدول النامية .

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي :

1- تحليل الدور المؤسسي والسياسي الذي تلعبه الأحزاب في الأنظمة الدستورية.

2 – توضيح كيفية تأثر الأنظمة الدستورية بطبيعة النظام الحزبي القائم.

3- استعراض نماذج مقارنة تبين تباين العلاقة بين الأحزاب والدساتير.

4- مناقشة التحديات المعاصرة التي تواجه هذه العلاقة، خاصة في الدول النامية.

إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول السؤال المركزي التالي

إلى أي مدى تؤثر الأحزاب السياسية في بنية الأنظمة الدستورية المعاصرة، وكيف تتأثر هي بدورها بالإطار الدستوري المنظم لعملها؟

الفرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن :

" **قوة الأحزاب السياسية وتنظيمها الداخلي وتفاعلها مع المجتمع تؤثر بشكل مباشر في بنية النظام الدستوري، سواء من حيث الاستقرار السياسي أو التوازن بين السلطات**".

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على:

– **المنهج الوصفي التحليلي** :لفهم طبيعة الأحزاب السياسية وأنواعها.

– **المنهج المقارن** :لتحليل نماذج من الأنظمة الدستورية المختلفة.

– **المنهج التاريخي** :لتتبع تطور العلاقة بين الأحزاب والنظام الدستوري في بعض الحالات المعاصرة.

تقسيم الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة المعنونة بـ «الأحزاب السياسية كآلية لتشكيل النظم الدستورية» إلى ثلاثة فصول رئيسية، يتناول كل فصل جانبًا محوريًا من جوانب موضوع الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

يتناول الفصل الأول الأحزاب السياسية والنظام الدستوري من الزاوية المفاهيمية والنظرية، حيث يُعالج في مبحثه الأول مفهوم الحزب السياسي ووظائفه الدستورية، بينما يتناول المبحث الثاني تطور علاقة الأحزاب بالأنظمة الدستورية عبر التاريخ، بما يُبرز التحولات التي شهدها دور الأحزاب في البناء الدستوري للدول.

ويُخصص الفصل الثاني لدراسة أثر الأحزاب السياسية على توازن السلطات واستقرار النظام السياسي، إذ يتناول المبحث الأول دور الأحزاب في الأنظمة البرلمانية، في حين يُحلل المبحث الثاني تأثير الأحزاب السياسية في الأنظمة الرئاسية وشبه الرئاسية، مع إبراز الفروق المؤسسية والدستورية بين هذه النماذج.

أما الفصل الثالث فيتناول علاقة الأحزاب السياسية بالحوكمة في الدول النامية، من خلال بحث إشكالية الحزب الواحد والتعددية الشكلية في المبحث الأول، وتحليل تحديات ضعف الأحزاب السياسية وانعكاساتها على الاستقرار الدستوري في المبحث الثاني.

الفصل الأول

الأحزاب السياسية والنظام الدستوري: الأطر النظرية والمفاهيمية

المبحث الأول

مفهوم الحزب السياسي ووظائفه الدستورية

تمثل الأحزاب السياسية أحد أبرز مظاهر الحداثة السياسية في النظم المعاصرة، حيث تقوم بدور الوسيط بين الدولة والمجتمع، وتشارك في تنظيم الحياة العامة وضبطها. ويعد فهم مفهوم الحزب السياسي نقطة انطلاق ضرورية لتحليل دوره الدستوري في النظام السياسي، بما في ذلك مهامه التشريعية والتنفيذية والرقابية.

أولًا: تعريف الحزب السياسي

اختلفت تعريفات الحزب السياسي وفقًا لاختلاف السياقات السياسية والاجتماعية التي نشأ فيها، إلا أن أغلبها يشترك في عناصر جوهرية. فالحزب السياسي يُعرف بأنه "تنظيم سياسي يسعى للوصول إلى السلطة أو التأثير فيها عبر وسائل

مشروعة، من خلال التنافس في الانتخابات أو الضغط السياسي"[1]. ويؤكد عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر أن الحزب السياسي هو تجمع منظم يسعى لتحقيق أهداف معينة ضمن الإطار القانوني والمؤسسي للدولة[2].

ثانيًا: الشروط العامة لتشكيل الحزب

من الناحية القانونية، تضع أغلب الدساتير شروطًا لتشكيل الأحزاب، منها الالتزام بوحدة الدولة، وعدم التأسيس على أساس ديني أو عرقي في بعض الدول، واحترام الدستور والقانون، وضمان الممارسة الديمقراطية داخل الحزب نفسه[3].

ثالثًا: وظائف الأحزاب السياسية ذات الطابع الدستوري

تلعب الأحزاب وظائف متعددة في الأنظمة الدستورية، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

1. **وظيفة التمثيل السياسي** :إذ تمثل الأحزاب قنوات أساسية لتعبير المواطنين عن مصالحهم وأفكارهم في المجال العام[4].
2. **وظيفة التنشئة السياسية** :تعمل الأحزاب على نشر الوعي السياسي وتدريب المواطنين، لا سيما الشباب، على المشاركة[5].
3. **وظيفة تشكيل الحكومة** :في الأنظمة البرلمانية خاصةً، تتولى الأحزاب الفائزة تشكيل الحكومة وتوجيه السياسات العامة[6].
4. **الوظيفة الرقابية** :تمارس الأحزاب دورًا رقابيًا على السلطة التنفيذية، سواء من داخل البرلمان أو من خلال المعارضة[7].
5. **صياغة السياسات العامة** :حيث تضع الأحزاب برامج انتخابية تتضمن رؤيتها لإدارة الدولة، وتنعكس هذه البرامج على العمل الحكومي[8].

المبحث الثاني

تطور علاقة الأحزاب بالأنظمة الدستورية عبر التاريخ

لا يمكن فهم الدور المعاصر للأحزاب السياسية دون الرجوع إلى تطورها التاريخي، لا سيما علاقتها بالأنظمة الدستورية التي تطورت بدورها مع الزمن. فقد كانت هذه العلاقة تتسم بالتوتر في مراحل معينة، ثم تطورت نحو الشراكة المؤسسية في أغلب النظم الديمقراطية.

أولًا: الأحزاب السياسية في بدايات النظم الدستورية

في المراحل الأولى من بناء النظم الدستورية، لا سيما بعد الثورة الفرنسية (1789)، كانت فكرة الحزب تُقابل بكثير من التحفظ، إذ ارتبطت في أذهان الكثيرين بالفُرقة والفتنة. بل إن بعض الدساتير المبكرة، مثل دستور الولايات المتحدة (1787)،

---

[1] - محمد عبد السلام، *النظم السياسية والقانون الدستوري*، ط3، القاهرة: دار الفكر العربي، 2019، ص 122.

[2] - Max Weber, *Politics as a Vocation*, 1919, translated by H.H. Gerth, Oxford University Press, p. 77.

[3] - عبد المنعم البدري، *قانون الأحزاب السياسية: دراسة مقارنة*، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2015، ص 65.

[4] - Giovanni Sartori, *Parties and Party Systems: A Framework for Analysis*, ECPR Press, 2005, p. 29.

[5] - فاطمة الزهراء بن عبد الله، "دور الأحزاب في التنشئة السياسية"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، العدد 12، 2021، ص 54.

[6] - محمد الغنوشي، *الأحزاب السياسية في النظام البرلماني*، تونس: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2020، ص 83.

[7] - Jean Blondel, *Political Parties: A Genuine Political Institution*, Routledge, 2006, p. 134.

[8] - أحمد شاكر، "الأحزاب السياسية وصياغة السياسات العامة"، *مجلة الفكر السياسي*، العدد 45، 2022، ص 41.

لم تتضمن ذكرًا مباشرًا للأحزاب[9]. غير أن الواقع السياسي فرض وجود هذه الكيانات كوسائل ضرورية لتنظيم الصراع السياسي.

ثانيًا: صعود الأحزاب في ظل الديمقراطية البرلمانية

مع توسع حق الانتخاب في القرن التاسع عشر، تطورت الأحزاب من مجرد تكتلات نخبوية إلى مؤسسات جماهيرية منظمة، لا سيما في النظم البرلمانية كالمملكة المتحدة، حيث أصبح الحزب الحاكم يسيطر على الحكومة، بينما تتولى المعارضة مراقبتها في البرلمان[10].

ثالثًا: التحول في القرن العشرين: الأحزاب والمؤسسات الدستورية

شهد القرن العشرون تطورًا كبيرًا في العلاقة بين الأحزاب والدساتير، حيث أُدرجت الأحزاب في نصوص دستورية واضحة، وأصبحت فاعلًا دستوريًا رسميًا. ففي فرنسا، نصّ الدستور الخامس (1958) على دور الأحزاب في المادة 4، معتبرًا إياها أداةً للتعبير عن إرادة الشعب[11]. وفي ألمانيا، يلزم القانون الأحزاب بالعمل وفق مبادئ الديمقراطية، وتخضع لرقابة المحكمة الدستورية[12].

رابعًا: الأحزاب في الأنظمة السلطوية والدول النامية

في المقابل، يُلاحظ أن بعض الأنظمة السلطوية تحتكر فيها الأحزاب الحاكمة السلطة وتضعف الأحزاب المعارضة، كما في حالات الحزب الواحد. أما في الدول النامية، فإن الأحزاب غالبًا ما تعاني من ضعف البنية التنظيمية والانقسامات الداخلية والتدخلات الخارجية، مما يضعف دورها في تعزيز النظام الدستوري[13].

الفصل الثاني

أثر الأحزاب على توازن السلطات واستقرار النظام

المبحث الأول

دور الأحزاب في الأنظمة البرلمانية

تلعب الأحزاب السياسية في الأنظمة البرلمانية دورًا محوريًا في إدارة النظام السياسي، حيث تتداخل وظائف الحزب مع بنية الدولة والمؤسسات، مما يؤدي إلى تأثير مباشر في عملية صنع القرار وتوازن السلطات.

أولًا: الأحزاب وتشكيل الحكومة

في الأنظمة البرلمانية، تُعد الأغلبية البرلمانية المتمثلة في حزب أو ائتلاف حزبي الأساس في تشكيل الحكومة. فالفائز في الانتخابات التشريعية هو من يشكل الجهاز التنفيذي، بينما يُشكل الحزب المعارض ما يعرف بـ"حكومة الظل"[14]. وهذا يعني أن الحزب السياسي لا يمارس فقط العمل التشريعي، بل يشكل أيضًا النواة الأساسية للسلطة التنفيذية.

ويُعد النظام البرلماني البريطاني المثال الأبرز، حيث تندمج الحكومة بالبرلمان عبر رئاسة الوزراء التي يختارها الحزب الحاكم، ما يعكس قوة الحزب في الهيمنة على السلطتين التشريعية والتنفيذية[15].

---

[9] - U.S. Constitution (1787) – absence of reference to political parties.

[10] - Vernon Bogdanor, *The Monarchy and the Constitution*, Oxford University Press, 1997, p. 149.

[11] - دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة، المادة 4.

[12] - German Basic Law, Article 21.

[13] - سمير عطا الله، *الأحزاب السياسية في العالم الثالث*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017، ص 92.

[14] - محمد أبو الحسن، *النظم السياسية المعاصرة*، القاهرة: دار النهضة، 2021، ص 101.

[15] - Bogdanor, V., *The British Constitution*, Oxford University Press, 2003, p. 145.

ثانيًا: أثر الأحزاب على توازن السلطات

التداخل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام البرلماني يعزز من نفوذ الحزب الحاكم، مما قد يهدد التوازن بين السلطات، خصوصًا في حالة الأغلبية المطلقة. ويؤدي غياب التعددية الحقيقية أو ضعف المعارضة إلى تعزيز ما يسمى بـ"دكتاتورية الأغلبية"[16]. ومع ذلك، فإن وجود أحزاب قوية وفاعلة يعزز المراقبة المتبادلة، خاصة إذا توافرت أدوات مساءلة فاعلة كالاستجوابات وسحب الثقة.

ثالثًا: وظيفة الاستقرار السياسي

تلعب الأحزاب دورًا هامًا في توفير الاستقرار السياسي في النظام البرلماني. إذ يؤدي الانضباط الحزبي، والالتزام ببرامج انتخابية واضحة، وتماسك الائتلافات إلى تقليل احتمالية حل البرلمان أو تعاقب الحكومات[17]. غير أن ذلك لا يمنع من ظهور أزمات حكومية متكررة في حال الانقسام الحزبي، كما هو الحال في بعض الديمقراطيات البرلمانية الهشة كإيطاليا وبلجيكا[18].

رابعًا: دور المعارضة الحزبية

تُعد المعارضة الحزبية عنصرًا حيويًا في النظام البرلماني، حيث تُسهم في الرقابة على أداء الحكومة، وتقديم بدائل سياسية. وتكفل الأنظمة البرلمانية المتقدمة، كالنظام البريطاني، دورًا دستوريًا واضحًا للمعارضة من خلال آليات كحكومة الظل والأسئلة البرلمانية ووسائل الإعلام الحرة[19].

المبحث الثاني

تأثير الأحزاب في الأنظمة الرئاسية وشبه الرئاسية

تتخذ العلاقة بين الأحزاب والسلطات طابعًا مختلفًا في الأنظمة الرئاسية وشبه الرئاسية، إذ يتميز هذا النمط من الأنظمة بالفصل النسبي أو التام بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ما يجعل من الأحزاب عاملًا مؤثرًا في ضبط التوازن لا في تشكيل الحكومة فقط.

أولًا: الأحزاب في النظام الرئاسي

في النظام الرئاسي، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، يُنتخب الرئيس بشكل مستقل عن البرلمان، مما يقلل من الاعتماد المباشر على الحزب[720]. ومع ذلك، يظل الحزب السياسي لاعبًا محوريًا، لا سيما إذا كان يملك الأغلبية في الكونغرس، مما يسهل تمرير سياسات الرئيس، كما في حالة "الرئاسة الحزبية الموحدة"[21].

---

[16] - عبد الغني بسيوني، *مبادئ النظم السياسية والدستورية*، ط6، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2018، ص 155.

[17] - نيفين محمد، "الحزبية والاستقرار في النظم البرلمانية"، *مجلة السياسة والقانون*، العدد 33، 2020، ص 66.

[18] - Giovanni Capoccia, “Defending Democracy: Reactions to Extremism in Interwar Europe”, Johns Hopkins University Press, 2005, p. 109.

[19] - عبير رمزي، "المعارضة البرلمانية في الأنظمة الديمقراطية"، *مجلة البحوث القانونية والسياسية*، العدد 24، 2022، ص 41.

[20] - U.S. Constitution, Article II.

[21] - James Sundquist, *Constitutional Reform and Effective Government*, Brookings Institution, 1986, p. 77.

في المقابل، عندما يسيطر حزب معارض على الكونغرس، كما يحدث أحيانًا، تظهر حالة "الانقسام الحكومي"، مما يؤدي إلى جمود سياسي أو ما يعرف بـ"شلل القرار"[22].

ثانيًا: الأحزاب في النظام شبه الرئاسي

النظام شبه الرئاسي، كما في فرنسا، يجمع بين ملامح النظامين الرئاسي والبرلماني، حيث يتم انتخاب الرئيس من الشعب مباشرة، في حين يتم تشكيل الحكومة من قبل رئيس وزراء ينتمي للأغلبية البرلمانية[1023]. وفي هذه الحالة، تؤدي الأحزاب دورًا مزدوجًا؛ فهي تساهم في تحديد ميزان السلطة بين الرئيس والبرلمان من جهة، وتحدد قوة الحكومة واستقلالها عن الرئاسة من جهة أخرى.

ثالثًا: ظاهرة التعايش(Cohabitation)

تُعد "ظاهرة التعايش" نموذجًا خاصًا بالنظام شبه الرئاسي، حيث ينتمي الرئيس إلى حزب، ورئيس الحكومة إلى حزب آخر يملك الأغلبية البرلمانية. وتُظهر هذه الظاهرة مدى تأثير الأحزاب على توزيع السلطات ومرونتها الدستورية، كما حدث في فرنسا بين عامي 1986–1988 عندما كان الرئيس ميتران اشتراكيًا، بينما قاد جاك شيراك الحكومة كممثل للتيار اليميني[24].

رابعًا: دور الأحزاب في دعم أو إضعاف الاستقرار السياسي

في النظام الرئاسي، تلعب الأحزاب دورًا مهمًا في دعم استقرار النظام الدستوري من خلال منع الإفراط في تركيز السلطة لدى الرئيس، أو على العكس، قد تُسهم في إضعاف النظام إذا طغت عليه الحزبية المفرطة والصراعات بين السلطتين. أما في النظام شبه الرئاسي، فإن التوازن يتوقف على قدرة الأحزاب على التعاون المشترك، وتجاوز الخلافات الإيديولوجية لصالح الاستقرار السياسي[25]

الفصل الثالث

الأحزاب السياسية والحوكمة في الدول النامية

تواجه الأحزاب السياسية في الدول النامية تحديات معقدة تتعلق بالبنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ما يجعل أثرها في الحوكمة الدستورية محدودًا أو مشوهًا. ويبرز هذا الفصل أهمية تحليل إشكاليات الحزب الواحد، والتعددية الشكلية، وضعف البنية الحزبية، وتأثير ذلك على الاستقرار الدستوري والمؤسسي في هذه الدول.

المبحث الأول

إشكالية الحزب الواحد والتعددية الشكلية

أولًا: مفهوم الحزب الواحد

الحزب الواحد هو ذلك التنظيم السياسي الذي يحتكر العمل السياسي في الدولة، ويمنع وجود أو نشاط الأحزاب الأخرى، سواء بنص قانوني صريح، أو من خلال الممارسة الفعلية. وقد ساد هذا النمط في العديد من دول ما بعد الاستعمار، خاصة في إفريقيا وآسيا، باعتباره نموذجًا "انتقاليًا" لضمان الوحدة الوطنية وبناء الدولة الحديثة[26].

[22] - Edward D. Mansfield and Jack Snyder, *Electing to Fight: Why Emerging Democracies Go to War*, MIT Press, 2005, p. 203.

[23] - دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة (1958)، المواد 5–21.

[24] - Robert Elgie, *Semi-Presidentialism in Europe*, Oxford University Press, 1999, p. 88.

[25] - سامي عوض، *النظم السياسية المقارنة*، بيروت: دار الكتب العلمية، 2019، ص 232.

[26] - جلال أمين، *الدولة في الوطن العربي*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 73.

ويستند هذا النموذج غالبًا إلى خطاب "الشرعية الثورية" أو "الشرعية التاريخية"، ويُبرر بكون التعددية قد تؤدي إلى الفرقة والانقسام، كما حدث في دول مثل ليبيا خلال حكم القذافي، أو العراق في عهد حزب البعث.

ثانيًا: التعددية الشكلية وضعف التنافس الحقيقي

في العديد من الدول النامية، اتجهت النظم السياسية إلى إقرار التعددية الحزبية شكليًا، دون أن تتوفر مقوماتها الحقيقية من حرية التنظيم، والتمويل المستقل، والتغطية الإعلامية العادلة. فتظهر عشرات الأحزاب دون برامج واضحة أو قواعد شعبية فاعلة، وتُستخدم كأداة لإضفاء مشروعية صورية على النظام السياسي[27].

ومن الأمثلة على ذلك، التجربة الانتخابية في دول كالسودان قبل 2019 أو الجزائر في تسعينيات القرن الماضي، حيث سُمح بوجود أحزاب متعددة لكن دون تمكينها من ممارسة التأثير في السياسات العامة[28].

ثالثًا: أثر الحزب الواحد على النظام الدستوري

إن احتكار السلطة من قبل حزب واحد يؤدي إلى تغييب مبدأ الفصل بين السلطات، ويفقد النظام الدستوري توازنه، لأن الحزب يسيطر على البرلمان والقضاء والإدارة. كما يتم توظيف النصوص الدستورية لخدمة الحزب الحاكم، بدلًا من كونها إطارًا محايدًا يضمن التعدد والمشاركة[29].

وتشير دراسات مقارنة إلى أن الأنظمة التي تبنت الحزب الواحد لفترة طويلة تعاني من ضعف مؤسساتي يصعب تجاوزه حتى بعد إدخال إصلاحات ديمقراطية لاحقة، بسبب تراكم ممارسات الولاء بدلًا من الكفاءة، وغلبة الثقافة الشمولية[30].

المبحث الثاني

تحديات ضعف الأحزاب على الاستقرار الدستوري

أولًا: هشاشة البنية التنظيمية للأحزاب

تعاني أغلب الأحزاب في الدول النامية من ضعف في البناء الداخلي، سواء من حيث غياب الهياكل المؤسسية، أو محدودية العضوية، أو غلبة الزعامات الفردية. وهذا الضعف ينعكس على قدرتها في ممارسة الدور الدستوري المناط بها في الرقابة والتشريع والمساءلة[31] .

وغالبًا ما يُلاحظ أن الحزب يتحول إلى "كيان انتخابي مؤقت"، يظهر مع موعد الاقتراع ويختفي بعده، دون وجود مؤسسات دائمة للتخطيط والبرمجة والتواصل المجتمعي[32].

ثانيًا: غياب التمويل المستقل والتأثير الخارجي

---

[27] - عبد الفتاح ماضي، "مأزق التعددية الحزبية في العالم العربي"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 189، 2012، ص 56.

[28] - حمزة أبو شنب، *الأحزاب السياسية في الوطن العربي: الواقع والآفاق*، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 2019، ص 112.

[29] - محمد السعيد إدريس، *النظم السياسية في إفريقيا المعاصرة*، بيروت: مركز دراسات الوحدة، 2016، ص 95.

[30] - Diamond, Larry, *Developing Democracy: Toward Consolidation*, Johns Hopkins University Press, 1999, p. 46.

[31] - فاطمة الزهراء شقير، "إشكالية ضعف الأحزاب السياسية في المغرب العربي"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 490، 2020، ص 64.

[32] - ناصر زيدان، *الحراك الحزبي في الدول العربية*، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2015، ص 87.

العديد من الأحزاب تعتمد على التمويل الخارجي أو الدعم الحكومي المشروط، مما يجعل قراراتها خاضعة لضغوط الجهات الممولة أو للحكومة ذاتها. كما تؤثر التدخلات الإقليمية والدولية أحيانًا في توجيه الأحزاب في الدول الهشة، مما يُضعف استقلاليتها ويضر بفاعلية الحوكمة الوطنية[33].

ثالثًا: تداعيات ضعف الأحزاب على الاستقرار الدستوري

في غياب أحزاب قوية وفاعلة، تضعف آليات الضبط والتوازن داخل النظام السياسي، وتُهدر الفرص لبناء توافقات وطنية واسعة حول القضايا الدستورية الكبرى (كالانتقال السياسي، أو مراجعة الدستور، أو آليات تقاسم السلطة). وقد يؤدي ذلك إلى أزمات حادة كما حدث في ليبيا واليمن، حيث تصاعدت الانقسامات نتيجة غياب الوسيط الحزبي القادر على توجيه الصراع ضمن أطر دستورية وسلمية[34].

رابعًا: أثر ضعف الأحزاب على التحول الديمقراطي

تشير التجارب المقارنة إلى أن التحول الديمقراطي لا يُمكن أن يتحقق أو يستقر دون وجود أحزاب قوية ومؤسسية. فالأحزاب تمثل القناة الرئيسية لترجمة الإرادة الشعبية، وتأطير المنافسة السياسية، وضمان تداول السلطة. وفي غياب ذلك، يتحول النظام إلى صراع على السلطة بين قوى غير منظمة (قبلية، دينية، جهوية)، مما يهدد الاستقرار الدستوري والسلم الاجتماعي[35].

الخاتمة

في ضوء ما تناولته هذه الدراسة من تحليل موسع لدور الأحزاب السياسية في تشكيل الأنظمة الدستورية المعاصرة، أمكن التوصل إلى أن الأحزاب لم تعد مجرد مكونات فرعية ضمن المنظومة السياسية، بل تحولت إلى عناصر تأسيسية تؤثر بصورة مباشرة في آليات توزيع السلطة، وصياغة القواعد الدستورية، وتوجيه السياسات العامة.

فقد كشفت الدراسة أن العلاقة بين الأحزاب والنظام الدستوري هي علاقة تكاملية وتفاعلية، حيث تؤدي الأحزاب دورًا محوريًا في تجسيد الإرادة الشعبية، وترجمة المطالب المجتمعية إلى برامج سياسية وتشريعات قانونية. كما أنها تشكل أداة لتنظيم التداول السلمي للسلطة، وتعزيز مبدأ التعددية السياسية، مما يسهم في ترسيخ الاستقرار الدستوري.

غير أن هذا الدور يتفاوت بحسب نوع النظام السياسي القائم. ففي الأنظمة البرلمانية، حيث تتكئ السلطة التنفيذية على الأغلبية النيابية، يظهر تأثير الأحزاب جليًا من خلال تشكيل الحكومات وتوجيه التشريع. أما في الأنظمة الرئاسية، فإن هذا التأثير يبدو أقل حدة، نظرًا لطبيعة الفصل الصارم بين السلطات. أما في الأنظمة المختلطة أو الهجينة، فإن دور الأحزاب قد يتسم بالغموض، ويتعرض أحيانًا للتشظي، خاصة في حالات الاستقطاب الحزبي الحاد أو ضعف البنية المؤسسية للأحزاب.

وخلصت الدراسة إلى أن استقرار النظام الدستوري وفعاليته يرتبطان بوجود أحزاب قوية ومنظمة، تمتلك برامج واقعية، وآليات ديمقراطية داخلية، وتستند إلى قواعد شعبية فعلية. كما أن تفكك الأحزاب أو غيابها يؤدي إلى فجوة تمثيلية تؤثر على شرعية النظام السياسي بأسره.

النتائج الدراسة

في ضوء المعالجة العلمية التي تناولتها الدراسة، يمكن تلخيص أبرز النتائج على النحو الآتي:

---

[33] - Marina Ottaway, *Democracy Challenged: The Rise of Semi-Authoritarianism*, Carnegie Endowment, 2003, p. 79.

[34] - سعيد الحاج، "تفكك النظام الحزبي في ليبيا: الأسباب والتداعيات"، *مجلة رؤى استراتيجية*، العدد 13، 2021، ص 38.

[35] - Thomas Carothers, “The End of the Transition Paradigm,” *Journal of Democracy*, Vol. 13, No. 1 (2002), pp. 5–21.

– المكانة المحورية للأحزاب في البناء الدستوري

تشكل الأحزاب السياسية أساسًا لا غنى عنه في الأنظمة الدستورية الحديثة، فهي ليست أدوات للترشح والانتخاب فحسب، بل هي قنوات لصناعة القرار، وأوعية لبلورة السياسات العامة، ومؤسسات تعكس الإرادة الشعبية داخل أطر مؤسسية.

– تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات

تعمل الأحزاب الفاعلة على تحقيق توازن دقيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، من خلال رقابة البرلمان على الحكومة، والمشاركة في التشريع، ومن ثم الحد من تغول أي سلطة على حساب الأخرى، لا سيما في الأنظمة التي تعتمد آلية الأغلبية الحزبية.

– تعزيز الشرعية السياسية والدستورية

تؤدي الأحزاب ذات التمثيل الشعبي الحقيقي، والتنظيم الداخلي الديمقراطي، إلى رفع مستوى الشرعية السياسية للنظام، مما يعزز ثقة المواطنين في العملية السياسية ويقلل من احتمالات العزوف أو اللجوء إلى البدائل غير المؤسسية.

– اختلال النظام الدستوري في حال ضعف الأحزاب أو تغولها

يؤدي غياب التوازن داخل النظام الحزبي – سواء من خلال ضعف الأحزاب وتفككها، أو من خلال هيمنة حزب واحد دون منافسة – إلى اهتزاز النظام الدستوري، وغياب الفعالية السياسية، واحتكار القرار العام.

– الحاجة إلى إصلاح هيكلي وتنظيمي داخل الأحزاب

كشفت الدراسة أن استقرار الأنظمة السياسية يتطلب وجود أحزاب ذات هياكل تنظيمية متماسكة، وبرامج تستجيب لحاجات الواقع، إضافة إلى الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة والانفتاح الداخلي على الأعضاء والكوادر.

– تفاوت تأثير الأحزاب حسب نوع النظام الدستوري

يتجلى تأثير الأحزاب بوضوح في الأنظمة البرلمانية التي تقوم على مبدأ الأغلبية النيابية، بينما يتراجع نسبيًا في الأنظمة الرئاسية ذات الفصل الصارم بين السلطات، ويأخذ طابعًا متذبذبًا في الأنظمة الهجينة، تبعًا لطبيعة العلاقة بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية.

قائمة المراجع

1. محمد عبد السلام، *النظم السياسية والقانون الدستوري*، ط3، القاهرة: دار الفكر العربي، 2019.
2. Max Weber, *Politics as a Vocation*, 1919, translated by H.H. Gerth, Oxford University Press.
3. عبد المنعم البدري، *قانون الأحزاب السياسية: دراسة مقارنة*، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2015.
4. Giovanni Sartori, *Parties and Party Systems: A Framework for Analysis*, ECPR Press, 2005.
5. فاطمة الزهراء بن عبد الله، "دور الأحزاب في التنشئة السياسية"، *مجلة العلوم السياسية والقانون*، العدد 12، 2021.
6. محمد الغنوشي، *الأحزاب السياسية في النظام البرلماني*، تونس: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2020.
7. Jean Blondel, *Political Parties: A Genuine Political Institution*, Routledge, 2006.
8. أحمد شاكر، "الأحزاب السياسية وصياغة السياسات العامة"، *مجلة الفكر السياسي*، العدد 45، 2022.
9. U.S. Constitution (1787) – absence of reference to political parties.
10. Vernon Bogdanor, The Monarchy and the *Constitution*, Oxford University Press, 1997.
11. دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة، المادة 4.

12. German Basic Law, Article 21.

13.سمير عطا الله، *الأحزاب السياسية في العالم الثالث*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017.

14.محمد أبو الحسن، *النظم السياسية المعاصرة*، القاهرة: دار النهضة، 2021.

15. Bogdanor, V., *The British Constitution*, Oxford University Press, 2003.

16.عبد الغني بسيوني، *مبادئ النظم السياسية والدستورية*، ط6، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2018.

17. نيفين محمد، "الحزبية والاستقرار في النظم البرلمانية"، *مجلة السياسة والقانون*، العدد 33، 2020.

18.Giovanni Capoccia, “Defending Democracy: Reactions to Extremism in Interwar Europe”, Johns Hopkins University Press, 2005.

19. عبير رمزي، "المعارضة البرلمانية في الأنظمة الديمقراطية"، *مجلة البحوث القانونية والسياسية*، العدد 24، 2022.

20. U.S. Constitution, Article II.

21. James Sundquist, *Constitutional Reform and Effective Government*, Brookings Institution, 1986.

22. Edward D. Mansfield and Jack Snyder, *Electing to Fight: Why Emerging Democracies Go to War*, MIT Press, 2005.

23. دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة (1958)، المواد 5–21.

24. Robert Elgie, *Semi-Presidentialism in Europe*, Oxford University Press, 1999.

25. سامي عوض، *النظم السياسية المقارنة*، بيروت: دار الكتب العلمية، 2019.

26. جلال أمين، *الدولة في الوطن العربي*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

27 . عبد الفتاح ماضي، "مأزق التعددية الحزبية في العالم العربي"، *مجلة السياسة الدولية*، العدد 189، 2012.

28 . حمزة أبو شنب، *الأحزاب السياسية في الوطن العربي: الواقع والآفاق*، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 2019.

29 . محمد السعيد إدريس، *النظم السياسية في إفريقيا المعاصرة*، بيروت: مركز دراسات الوحدة، 2016.

30. Diamond, Larry, *Developing Democracy: Toward Consolidation*, Johns Hopkins University Press, 1999.

30 . فاطمة الزهراء شقير، "إشكالية ضعف الأحزاب السياسية في المغرب العربي"، *مجلة المستقبل العربي*، العدد 490، 2020.

31 . ناصر زيدان، *الحراك الحزبي في الدول العربية*، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2015.

32. Marina Ottaway, *Democracy Challenged: The Rise of Semi-Authoritarianism*, Carnegie Endowment, 2003.

32 . سعيد الحاج، "تفكك النظام الحزبي في ليبيا: الأسباب والتداعيات"، *مجلة رؤى استراتيجية*، العدد 13، 2021..

33. Thomas Carothers, “The End of the Transition Paradigm,” *Journal of Democracy*, Vol. 13, No. 1 (2002) .